



الشركة المصرية المالية للتصكيم السيادي

اداء الصكوك السيادية المصرية (استحقاق فبراير ٢٠٢٦)



(رسم بياني يوضح أداء الصكوك السيادية المصرية بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥^١)

شهد شهر سبتمبر ٢٠٢٥ ارتفاعاً في معدل التضخم السنوي الأمريكي، حيث سجل مؤشر أسعار المستهلكين ٣٪ مقابل ٢,٩٪ في شهر أغسطس ٢٠٢٥، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي الصادرة يوم الجمعة (٢٤/١٠/٢٠٢٥)،^٢ يعكس هذا الارتفاع الطفيف استمرار الضغوط التضخمية، مما قد يؤخر توقيت بدء خفض أسعار الفائدة الفيدرالية. وفي ضوء ذلك، تراجعت أسعار الصكوك السيادية إلى ١٠١,٤٦٩ دولار أمريكي في (٢٤/١٠/٢٠٢٥)، مقارنة بـ ١٠١,٥٨٤ دولار أمريكي في (٢٥/١٠/٢٠٢٥)، ليُرتفع العائد حتى تاريخ الاستحقاق إلى ٦,٣٢٪ مقابل ٦,٢٥٪ خلال الفترة ذاتها. توقعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي استمرار تحسن معدل نمو الاقتصاد المصري ليقترب من ٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بحسب بيان صادر عن الوزارة يوم الأربعاء (٢٢/١٠/٢٠٢٥).^٣ وقد ساهمت هذه التوقعات الإيجابية في انخفاض تكلفة التأمين على الديون السيادية إلى ٣,٤١٪ في (٢٢/١٠/٢٠٢٥)، وهو أدنى مستوى له منذ يوليو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٣,٨٠٪ في (١٥/١٠/٢٠٢٥).^٤

الفائدة على الدولار الأمريكي	العائد حتى تاريخ الاستحقاق على الصكوك السيادية (استحقاق فبراير ٢٠٢٦)
٤,٢٥٪	٦,٣٢٪

^١ <https://shorturl.at/qctfX>

^٢ <https://www.bls.gov/news.release/cpi.nr0.htm>

^٣ <https://shorturl.at/NgL2G>

^٤ <https://www.investing.com/rates-bonds/egypt-cds-5-years-usd-historical-data>